

Distr.: General
9 July 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٧ (و) من جدول الأعمال

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان

الأفريقية الخارجة من الصراع

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم طيه تقريراً تكميلياً للفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن العمل الذي اضطلع به منذ تقريره الأخير (E/2004/10) الذي قدمه إلى المجلس في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

لقد حدثت تطورات هامة في أنشطة الفريق، بما في ذلك إيفاد بعثة إلى غينيا - بيساو بالاشتراك مع مجلس الأمن في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإنني أرى أنه ينبغي إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه التطورات، وسأكون ممتناً لو أمكن توزيع التقرير المرفق بوصفه وثيقة من وثائق المجلس في إطار البند ٧ (و) من جدول أعماله المعنون "الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع".

(توقيع) دوميساني س. كومالو

السفير والممثل الدائم

لجمهورية جنوب أفريقيا



المرفق

تقرير تكميلي من إعداد الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو

موجز

يركز هذا التقرير على التطورات التي حدثت منذ التقرير الأخير (E/2004/10) المقدم إلى المجلس في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ويستند التقرير بشكل رئيسي إلى البعثة المشتركة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ويلقي الضوء على التطورات الواعدة في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ومن الإشارات المشجعة، التحسن الرئيسي الذي طرأ على إدارة المالية العامة والالتزام القوي بنهج الشراكة الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٠٠٣.

ويتناول التقرير أيضا التحديات والقيود المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على انتقال البلد من الأزمة إلى التنمية المستدامة. وتتمثل التحديات الرئيسية في افتقار الحكومة إلى القدرة على تنفيذ السياسات بفعالية بالإضافة إلى التزام المجتمع الدولي الضعيف بدعم تنمية البلد. ويرى الفريق أنه لا ينبغي زيادة التأخير في إعادة الالتزام مع غينيا - بيساو لمساعدة البلد على الوفاء باحتياجاته القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

أولا - مقدمة

١ - يركز هذا التقرير، المطلوب بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2004/1، على التطورات التي حدثت منذ التقرير الأخير (E/2004/10) المقدم إلى المجلس في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ويستند التقرير بشكل رئيسي إلى البعثة المشتركة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، ويلقي الضوء، بوجه خاص، على التطورات الواعدة التي حدثت في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد إثر الانتخابات التشريعية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ويتناول

التقرير أيضا بعضا من التحديات والقيود التي يمكن أن تؤثر على انتقال البلد من حالة الأزمة إلى التنمية المستدامة.

٢ - وتم إيفاد البعثة المشتركة في وقت تطرأ فيه تغيرات إيجابية وبعيدة المدى في غينيا - بيساو. وتجدر الإشارة أن الفريق كان قد أطلع المجلس على الأزمة السياسية في البلد التي أدت إلى استقالة الرئيس السابق كومبا يالا في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد ألقى ذلك التقرير أيضا الضوء على بعض الترتيبات التي وضعت بشأن العودة إلى الحكم الديمقراطي، وفقا للميثاق الانتقالي الذي وافق عليه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقوات المسلحة.

٣ - ويعلن الفريق، بارتياح كبير عن اتخاذ غينيا - بيساو خطوة هامة إلى الأمام تمثلت في عقد الانتخابات التشريعية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ بنجاح، وهي إحدى النقاط المرجعية الأساسية في الميثاق. وقد اعتبر فريق من المراقبين الدوليين هذه الانتخابات "حرة ونزيهة وشفافة" كما قبلت جميع الأحزاب السياسية النتائج. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، نقلت سلطة المجلس الانتقالي الوطني إلى الجمعية الشعبية الوطنية المنتخبة حديثا. والجدير بالذكر أن الجمعية الشعبية الوطنية تضم لأول مرة في تاريخها بين أعضائها، عضوتين في مكتبها البرلماني المؤلف من خمسة أعضاء. وهناك خمسة نساء من بين أعضاء الحكومة الأربعة والعشرين.

٤ - رأى الفريق الاستشاري المخصص في التركيز والنشاط اللذين تتابع بهما الحكومة الجديدة تنفيذ أولوياتها المتمثلة في دفع متأخرات الرواتب وإصلاح الخدمات العامة وخاصة الخدمات الاجتماعية التي كانت متوقفة في السنوات الأخيرة مصدر تشجيع كبير له. بيد أن تنفيذ هذه الأولويات بنجاح يعيقه عدد من التحديات الهامة التي تواجه الحكومة الجديدة، ومن التحديات الرئيسية هذه الضعف المستمر في الاقتصاد^(١) بالإضافة إلى عدم التزام مجتمع المانحين.

(١) يفيد صندوق النقد الدولي بأن من المتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٣ في المستوى نفسه الذي بلغه عام ٢٠٠٢، مما يعني زيادة انخفاض نصيب الفرد من الدخل. ويبين تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل أن غينيا - بيساو تحتل المرتبة ١٧٢ من بين ١٧٧ بلدا، أي أن مرتبتها تراجعت مقارنة بعام ٢٠٠٣.

ثانياً - الملامح الرئيسية للعمل الذي اضطلع به الفريق الاستشاري منذ تقديم تقريره إلى الدورة التنظيمية في شباط/فبراير ٢٠٠٤

٥ - وزار الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو ، غينيا - بيساو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقاد الفريق رئيسه السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وضمّ السفير ألفردو كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو، والسفير جورج كارفالو، سفير البرتغال لدى غينيا - بيساو، ممثلاً للسفير غونسالو آيريس دي سانتا كلارا غوميس، والسيد بينديكتو فونيسكا فيلهو، السكرتير الأول للبعثة الدائمة للبرازيل، ممثلاً للسفير رونالدو موتا ساردنيرغ. وانضم إلى الفريق أيضاً السفير كريستين غري - جونسون، الممثل الدائم لغامبيا ورئيس مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو. وشارك السفير إسماعيل غاسبار مارتيز ، الممثل الدائم لأنغولا ورئيس الفريق المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والعضو أيضاً في الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزء مجلس الأمن من البعثة المشتركة. ولم تتمكن هولندا من الانضمام إلى البعثة إذ أنها تمت عشية رئاسة الاتحاد الأوروبي.

٦ - وعقد الفريق الاستشاري مناقشات موسعة في يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مع مسؤولي حكومة غينيا - بيساو، بمن فيهم الرئيس الانتقالي فخامة هنريك روزا بيريرا؛ ورئيس الوزراء السيد كارلوس غومس الصغير؛ ورئيس الجمعية الوطنية السيد فرانسيسكو بينانت؛ ووزير الشؤون الخارجية، السيد سامبو سواريس؛ ووزير الاقتصاد والمالية، السيد جواو الجادي فاديا. وعقد السفير دوميساني كومالو أيضاً مناقشات غير رسمية مع ممثل صندوق النقد الدولي المسؤول عن غينيا - بيساو وممثل اللجنة الأوروبية المقيم في البلد. واجتمع الفريق أيضاً مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة المكون من المنسق المقيم للأمم المتحدة، والموظف المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لدعم عمليات بناء السلام في غينيا - بيساو، وممثلي صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٧ - وفي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انضمت بعثة مجلس الأمن في غرب أفريقيا إلى الفريق الاستشاري المخصص في غينيا - بيساو. وكان الهدف من البعثة المشتركة تقييم الاحتياجات الرئيسية للحكومة وتحديد الخطوات المستقبلية التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي وتشجيع زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة. وجرت مناقشات مع المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى المشار إليهم في الفقرة ٦ أعلاه وكذلك

مع وزير الدفاع، السيد دانييل غوميس؛ ووزير العدل، السيد ريمانو بيريرا؛ ووزيرة التضامن الاجتماعي، السيدة ايوجينيا سالدانا ووزيرة الدولة للمحاربين السابقين، السيدة ايزابيل بركاردين وقائد القوات المسلحة، اللواء فيرسيمو سيررا؛ وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٨ - وأعربت البعثة المشتركة عن ترحيبها بقرار الحكومة الذي يهدف إلى تعزيز الشراكة والحوار مع المنظمات الدولية الخاصة والمؤسسية على السواء، في إطار روح نهج المشاركة الذي أيده المجلس في عام ٢٠٠٣، بغرض زيادة الإيرادات واستعادة الثقة الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي. وحثت البعثة أيضا الحكومة على المثابرة في عزمها على توطيد العملية الديمقراطية لتعزيز الحكم الرشيد والاندماج الاجتماعي ومشاركة جميع طبقات المجتمع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وطلبت البعثة أيضا إلى الحكومة الجديدة تهئية الظروف اللازمة، بمساعدة المجتمع الدولي، لتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأكدت البعثة للحكومة أن المجتمع الدولي سيواصل دعم الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو عن طريق الطلب إلى الشركاء الدوليين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة بصورة عامة بتوفير الموارد اللازمة بشكل عاجل للتصدي لأولويات البلد الاجتماعية والاقتصادية.

٩ - وعموما، فقد أعجب الفريق بالتغيرات التي حدثت في غينيا - بيساو منذ زيارته الأخيرة. وثمة إحساس بالأمل والتفاؤل بأن البلد يسير الآن في الاتجاه الصحيح. ويواصل الرئيس روزا بريرا إصلاح صورة وسمعة البلد الدولية بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي^(٢). ويرى الفريق الاستشاري المخصص أن الرئيس روزا بريرا وحكومة غينيا - بيساو الجديدة ملتزمان التزاما تاما بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥ ويحث المجلس على دعوة الجهات المانحة إلى دعم البلد في إجراء هذه الانتخابات من أجل إكمال المرحلة الثانية من الميثاق الانتقالي.

١٠ - وأكد رئيس الوزراء كارلوس غوميس، الابن مجددا التزام غينيا - بيساو المستمر بنهج الشراكة مع المجتمع الدولي والتزامها الواضح بالحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة والمشاركة. كما أعربت منظمات المجتمع المدني والقوات المسلحة عن التزامها بالحوار والتغيير. وأكد رئيس الجمعية الشعبية الوطنية للفريق أن الأولوية الرئيسية للدورة الجديدة التي ستبدأ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ستكون إكمال عملية مراجعة الدستور التي علّقها الرئيس السابق. وأعرب الفريق عن اقتناعه بأن الحكومة قد أوفت بشروط الشراكة ويرى أن

(٢) حظيت مساهمة غينيا - بيساو بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة الثمانية أشهر بتقدير كبير.

التحسينات الضخمة التي طرأت على الإدارة الاقتصادية ولا سيما في ضمان الشفافية والتشدد في النفقات ينبغي أن تكافأ بموارد إضافية.

دعم الجهات المانحة الدولية لغينيا - بيساو

١١ - لا يزال دعم الجهات المانحة الدولية يكتسي أهمية بالغة في مساعدة حكومة غينيا - بيساو على تلبية أولوياتها المتمثلة في دفع المرتبات، بما فيها المتأخر منها، وعلى الوفاء بمتطلبات الأداء الأساسي للحكومة. وهناك على المدى البعيد حاجة إلى إتاحة موارد من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة للبلد.

١٢ - وحتى الوقت الراهن، حصل صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهمات تبلغ قيمتها ٤,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمتها هولندا والسويد وفرنسا وإيطاليا والبرتغال والبرازيل، أنفق منها مبلغ ٢,٥ ملايين دولار لدفع مرتبات نحو ١١ ألف من موظفي الخدمة المدنية، على امتداد الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وتبين أن الصندوق آلية تنسم بالفعالية والشفافية في مساعدة حكومة غينيا - بيساو على تغطية جزء من العجز في ميزانية الطوارئ الخاصة بها لعام ٢٠٠٤. كما تلقت غينيا - بيساو ما يقرب من ٥,٥ ملايين دولار من بلدان أخرى أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنحتها الصين مبلغ مليون دولار. ومن دواعي انشغال الفريق الاستشاري المخصص أن هناك فجوة كبيرة تناهز قيمتها ١٤ مليون دولار لا يزال يتعين تمويلها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٤. ومع توفير مزيد من الدعم من الجهات المانحة، سيكون بوسع صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ أن يواصل أداء دوره في توفير المساعدة الطارئة لغينيا - بيساو باعتباره آلية لها مقومات البقاء، ومفيدة، وتنسم بالشفافية.

١٣ - ويقدم أيضا البرنامج الإنمائي دعماً بالغ الأهمية من أجل إنجاز ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي تعتبر من الوثائق الرئيسية في السياسة العامة التي ستقدم إلى الشركاء باعتبارها أساساً لحوار اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المتوقع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. أما وثيقتا السياسة العامة الرئيسيتان الأخريان اللتان توضعان حالياً في صيغتهما النهائية فهما ميثاق السياسة العامة في مجال تنمية الهياكل الأساسية والبرنامج الوطني للحكم الرشيد. ويعمل البرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع الحكومة من أجل تنظيم اجتماع المائدة المستديرة الذي سيعقد لدى اتخاذ صندوق النقد الدولي، خلال اجتماع سيعقد مبدئياً في ١٧

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قراراً بشأن استئناف تنفيذ برنامج خاص بغينيا - بيساو. ويؤمل أن يلتقي في هذا الاجتماع شركاء غينيا - بيساو القدامى والجدد.

١٤ - وقررت غينيا - بيساو مؤخراً من محادثات أجرتها مع المفوضية الأوروبية، التي تعد شريكها الإنمائي الرئيسي، بشأن المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو^(٣). وأصبح الطريق ممهداً حالياً أمام الاتحاد الأوروبي من أجل توفير الدعم للميزانية والمساعدة الإنمائية لغينيا - بيساو. ومن المفهوم لدى الفريق أن دعم المفوضية الأوروبية للميزانية بمبلغ يناهز ١٠,٥ ملايين يورو قد يستأنف قبل نهاية السنة ريثما يتم اعتماد برنامج لصندوق النقد الدولي واستئنافه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويرحب الفريق باعتزام المفوضية الأوروبية توفير هذا الدعم، ويحث جميع الجهات المانحة على النظر في أن تحذو حذوها. ويرحب أيضاً الفريق بالاتفاق الجديد المبرم بين الاتحاد الأوروبي وغينيا - بيساو بشأن مصائد الأسماك الذي رفع إجراء تعليق الاتفاق السابق. ويحث الفريق المجلس على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى تعجيل وتيرة مساعدته فيما يتعلق بتنمية مصائد الأسماك ومراقبة السواحل.

١٥ - ولقد اضطلعت مؤسسات بریتون وودز بدور أساسي في دعم احتياجات الحكومة قصيرة الأجل الرامية أساساً إلى إعادة الخدمات الحكومية الأساسية. وتجدد الإشارة أن برنامج الحكومة للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، فضلاً عن ميزانية الطوارئ لسنة ٢٠٠٤ قد تم وضعهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بمساعدة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتواصل هذه المؤسسات دعمها للحكومة في تنفيذ برنامج الطوارئ الخاص بها وفي تحضير ميزانية عام ٢٠٠٥.

١٦ - ويقوم البنك الدولي من جهته بصياغة استراتيجية متوسطة الأجل لفترة الـ ١٨ شهراً التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لإنفاق ٢٢ مليون دولار. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى دعم استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير الدعم للخدمات الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم، وتعزيز الإدارة، وإصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية، وخصوصاً في مجالات المياه والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. كما ستقدم المساعدة التقنية لإجراء تقييم لحالة الفقر عام ٢٠٠٥، وتقديم المشورة التقنية في مجال إدارة النفقات العامة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واستعراض السياسة الإنمائية في ٢٠٠٦^(٤).

(٣) تنص المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو على عقد مشاورات حينما يرى أحد الأطراف أن الطرف الآخر لم يتقيد بأحد الالتزامات الناشئة عن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

(٤) يتوقع بدء تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي التالي في عام ٢٠٠٦.

١٧ - واضطلع صندوق النقد الدولي بدور حيوي وبناء في دعم حكومة غينيا - بيساو رغم وقف مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو في ٢٠٠١ والبرنامج الذي يشرف عليه الموظفون في ٢٠٠٢. ويواصل الصندوق تقديم المساعدة التقنية في مجالات عديدة، بما فيها إدارة الدخل، والجمارك، وإدارة النفقات، والإحصاءات في القطاعين العقاري والضريبي. وكان التقدم المحرز إلى حد الآن في تنفيذ عدد من التدابير التي اتخذتها الحكومة لزيادة الدخل وتحسين مراقبة النفقات. ووجدت عاملاً مشجعاً لبعثة أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخراً إلى غينيا - بيساو ومن المتوقع أن يقوم المجلس التنفيذي للصندوق الذي سيعقد في ١٧ أيلول/سبتمبر بشأن غينيا - بيساو، إذا تواصل إحراز التقدم في هذه المجالات وفي مجالات أخرى، مثل إعادة بناء الإدارة العامة، بالنظر في اقتراح استئناف تنفيذ برنامج خاص بالبلد من شأنه، أن يؤدي، إذا ما نفذ، إلى وضع مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو في غضون سنتين. وستعزز فعالية هذا البرنامج إلى حد كبير إذا ما توفر دعم كبير من الجهات المانحة، وتواصل التعاون الوثيق ورصد التطورات في غينيا - بيساو.

١٨ - ويرحب الفريق بالنهج المرن الذي يتبعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبحث الجهات المانحة الأخرى على النظر في اعتماد النهج نفسه بالنظر إلى التغيرات العميقة التي طرأت منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٣.

الاستنتاجات، والتقييم الأولي والتوصيات

١٩ - خلصت البعثة المشتركة إلى أن الشروط المنصوص عليها في الميثاق الانتقالي قد تم الالتزام بها حتى الوقت الراهن من خلال إجراء انتخابات تشريعية ناجحة وتنصيب جمعية وطنية منتخبة وحكومة، في حين لا تزال مسألة انتخاب رئيس الجمهورية المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٥ عالقة.

٢٠ - وكان التنظيم السيئ في الإدارة العامة أحد التحديات الكبرى التي واجهتها حكومة غينيا - بيساو على امتداد السنوات الأخيرة في سوء الإدارة على صعيد إدارتها العامة. ولاحظت البعثة المشتركة أنه أحرز تقدم ملموس في هذا المجال، بما في ذلك تنفيذ التدابير المنصوص عليها في برنامج الحكومة للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ وتضطلع حالياً لجنة الخزنة بدور هام في تدقيق المالية العامة، بما في ذلك مجالا تحصيل الإيرادات والنفقات، بمساعدة تقنية من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. وأدى هذا التدقيق إلى تحقيق مزيد من الشفافية والانضباط في إدارة الأموال العامة. ونتيجة لذلك، تحقق فعلاً مكاسب ملموسة في مجال تحصيل الإيرادات مما مكّن الحكومة من دفع مجموع أجور شهر أيار/مايو من موارد الدولة الخاصة. ورغم أنه لم يمض سوى ٤٥ يوماً على

تنصيب الحكومة، فقد تمكنت الحكومة حالياً من دفع المرتبات المستحقة لفترة ثلاثة أشهر بعد أن تراكمت متأخرات لأشهر عديدة.

٢١ - وتجدر الإشارة أن ميزانية الطوارئ، التي تعتبر عنصراً رئيسياً في برنامج الطوارئ، لا تشمل دفع المتأخرات من المرتبات، أو الدين الداخلي المستحق عن السنوات الماضية، أو الاستثمار الرأسمالي. ومما يزيد إدارة النفقات تعقيداً أيضاً الزيادة الكبرى في مرتبات الجيش التي منحها إياه الرئيس السابق. وسينتج عن مواءمة جدول المرتبات لجميع الموظفين العاملين في الوظيفة العمومية والعسكريين وضع جدول جديد للمرتبات أكثر إنصافاً ودائماً.

٢٢ - وفيما لاحظت اللجنة المشتركة أن تحسناً كبيراً طرأ على إدارة المالية العامة، فإن من دواعي انشغالها أن تحقيق المزيد من التقدم يواجه عائقاً يتمثل في ضعف القدرات التقنية لدى وزارة الاقتصاد والمالية. وتدعو اللجنة المشتركة مؤسسات بريتون وودز التي أعدت، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لحة عامة عن احتياجات المساعدة التقنية للوزارة، إلى مواصلة تقديم المساعدة بغية صياغة خطة شاملة للمساعدة التقنية.

٢٣ - ومما حاز إعجاب الفريق بوجه خاص محاولة الحكومة الجديدة اعتماد معايير تتسم بالشفافية وقائمة على مبدأ الاستحقاق في تعيين كبار المسؤولين الحكوميين. إذ أجري تعديل شمل المناصب الحكومية الرئيسية وشمل تعيين مديرين عامين لديهم خبرة تقنية ثابتة على رأس أربع إدارات رئيسية من إدارات وزارة الاقتصاد والمالية، وهي الميزانية، والخزانة، والضرائب، والجمارك. وقد أدى ذلك إلى تحسن واضح كفاءة موظفي الخدمة المدنية الذين هم في خدمة الحكومة الجديدة.

٢٤ - وبينما حاز اتباع نهج جديد صارم في الإدارة والمالية العامتين إعجاب الفريق، فإنه يتعين دعم أوجه التحسن هذه بإتاحة الموارد. وفي هذا الصدد، أشار عدد من الجهات المشاركة في التشاور إلى الصعوبات التي ستواجه مستقبلاً. فرغم أنه من المتوقع أن تدر إيرادات جوز الكاجو وتعويض الاتحاد الأوروبي عن حقوق صيد السمك موارد هامة كافية لتغطية النفقات الحالية حتى آب/أغسطس ٢٠٠٤، ستكون هناك حاجة إلى دفع مالي هام لتغطية نفقات الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة والنصف الأول من عام ٢٠٠٥.

٢٥ - وعلى الجبهة السياسية، يدرك الفريق أن عدم وجود أغلبية برلمانية قد يشكل عقبة كأداء أمام تنفيذ السلطة التنفيذية الجديدة لبرنامجها. فمن أجل التصدي للمشاكل الهيكلية في البلد، ستحتاج الحكومة إلى الدعم البرلماني فيما يتعلق بقضايا رئيسية من قبيل

الموافقة على برنامجها وعلى الميزانية والتشريعات الرئيسية الأخرى. ويأمل الفريق أن يستمر التحالف الذي عقد بين الحزبين الرئيسيين إثر الانتخابات وأن تغلب المصالح الوطنية على المصالح الحزبية.

٢٦ - أما فيما يتعلق بالأمن، فالأمر يتطلب وضع برنامج عاجل ومتكامل لإعادة هيكلة القوات المسلحة. ولا يشمل ذلك فقط مراجعة المرتبات، والهياكل المهنية، وظروف العمل، والهياكل الأساسية، بل أيضا إعادة صياغة دور كل من تلك القوات في ظل دولة ديمقراطية هشة. ويدعو الفريق إلى دعم هذه الجهود على نحو عاجل وفوري لأن الأمر يتعلق بقضية حساسة للغاية في سياق التاريخ الحديث للبلد. كما أن إعادة هيكلة الجهاز الأمني أمر بالغ الأهمية الهدف منه هو الحيلولة دون حدوث انتكاسة في مجالي منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام.

٢٧ - ومن المخاطر التي أشارت إليها مؤسسات بريتون وودز والتي تهدد تنفيذ برامجها بنجاح ضعف مشاركة المجتمع الدولي. ويرى الفريق أنه ينبغي المبادرة دون مزيد من التأخير إلى الالتزام من جديد إزاء غينيا - بيساو قصد مساعدة البلد على تلبية احتياجاته في الآجال القصير والمتوسط والطويل. فاتباع نهج متكامل ومنسق قد يفضي إلى وضع برنامج شامل للمساعدة المقدمة من مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية شرط لا غنى عنه لوضع غينيا - بيساو على طريق التنمية المستدامة. ويرغب الفريق كذلك في أن يوجه نظر المجلس إلى التوصيات المقدمة في تقريره الأول (E/2003/8) فيما يتعلق بقطاع الزراعة، ولا سيما مصادد الأسماك، والقطاعات الفرعية لزراعة الأرز، وهي قطاعات جاهزة للانطلاق إذا ما استفادت من استثمارات متواضعة.

٢٨ - وسعيا لإيجاد الظروف الملائمة لمشاركة مجتمع المانحين مشاركة تامة، يحث الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو المجلس على دعوة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى النظر في استئناف تنفيذ برنامج خاص بهذا البلد. ويوصي الفريق كذلك بقوة بأن يدعو المجلس الجهات المانحة إلى المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة الذي يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقده مبدئيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.